مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2001
اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7204
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 16:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١

م.د.سليم كاطع علي(*)
Selimali74@yahoo.com

الملخص:

إحتلت منطقة الشرق الاوسط أهمية متزايدة في إجندة السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل تلك الاهمية متأتية من موقعها الجيوسياسي الذي يسمح للولايات المتحدة التحكم في الديناميات الاقليمية للقوى الصاعدة في المنطقة، فضلاً عن امكاناتها الاقتصادية ولاسيما النفط والغاز. فمنطقة الشرق الاوسط هي منطقة تتنافس فيها كثير من القوى العالمية والاقليمية، إذ لا يقتصر التنافس فيها على القوى العالمية وانما هناك كثير من القوى الاقليمية التي لها مصالح في هذه المنطقة ايضاً. وعليه فصعود هذه المنطقة في البيئة الدولية أدى الى تغيرات جيوبوليتيكية مهمة تخطت الحدود الجغرافية، الأمر الذي ادى بالولايات المتحدة الى سعيها لجعل منطقة الشرق الاوسط نقطة ارتكاز محورية في التأثير على التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية للقوى الاخرى.

المقدمة

تُعد منطقة الشرق الاوسط من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الإهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة وإستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

وقد إحتلت منطقة الشرق الاوسط مكانة محورية في السياسة الخارجية الامريكية منذ احداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بصورة فاقت اهميتها عن

(*)مركز الدراسات الستراتيجة والدولية، جامعة بغداد.

الفترة الماضية، ولعل اسباب ذلك تعود الى طبيعة التحولات الجديدة في السياسة الامريكية تجاه المنطقة، والتي تمثلت بالتدخل في القضايا الداخلية لدولها تحت مبررات الحرب على الارهاب والتحول الديمقراطي وحماية حقوق الانسان. إذ ادت تلك الاحداث الى انهيار نظرية الامن القومي الامريكي على يد عدو غير تقليدي " تنظيم القاعدة "، الامر الذي عزز الرؤية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية والتي مفادها: ان امن المواطن الامريكي لم يعد مرتبطاً بالداخل فقط، وانما بمناطق مختلفة من ارجاء العالم قد يأتي منها الخطر، ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري وتوجيه ضربات وقائية في مناطق العالم لاي خطر يهدد الامن القومي الامريكي.

فالتحولات التي جاءت بها احداث ايلول ٢٠٠١ جعلت من الشرق الاوسط مسرح العمليات الرئيس للولايات المتحدة بلا منازع، إذ وجدت الولايات المتحدة ان العناصر التي نفذت الهجمات ضدها جاءت من منطقة الشرق الاوسط وتاثرت الآيديولوجية التي تعتنقها الى حدٍ كبير بالمتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية السائدة في المنطقة.

وعليه فقد كان من نتائج المراجعة توصل الولايات المتحدة الى تحديد اولويات وآليات جديدة للتعامل مع المنطقة تتجسد في القيام بعملية تغيير شاملة في المنطقة عبر مداخل فكرية واجتماعية واقتصادية، وبمخارج سياسية وامنية.

وفي ضوء ما تقدم، فقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: إن الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الاوسط بإحتواءها على موارد الطاقة المهمة لديمومة الإقتصاد العالمي، أدت إلى أن تدخل في مجال المصالح الحيوية للولايات المتحدة من اجل فرض السيطرة الجيوسياسية والتحكم في الجغرافية السياسية لمصادر الطاقة التي تزخر بها.

وعليه ومن أجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية

المبحث الثاني: المحددات السياسية

المبحث الثالث: المحددات الامنية

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية

تحتل منطقة الشرق الاوسط مكانة محورية في السياسة الخارجية الامريكية بفعل موقعها الجغرافي المتميز، ولإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من

الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

فالتطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية[١].

إذ يُعد الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي ترابطاً وثيقاً، إذ أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم قد يدفع بها الى الإدعاء بسهولة بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية للولايات المتحدة، مما يعني ان أي تهديد تتعرض له هذه المصالح يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكافة الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وفي هذا الاطار، فقد إحتلت مسألة تأمين النفط جانباً كبيراً من إهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظراً لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً بسبب وجود إحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنةً بأية منطقة اخرى في العالم.

ومما عزز من تلك المكانة إن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام ٢٠٠٧ نحو (٢٠) مليون برميل يومياً، انتجت الولايات المتحدة منها نحو (٨،٥) مليون برميل يومياً، مما يعني أن الولايات المتحدة استوردت ما يزيد على (١٢) مليون برميل يومياً[٢]، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (٢٧) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠[٣]. كما تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها من النفط، وتحديداً (٦٨%) منها بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك مقارنة بنحو (٥٥%) عام ٢٠٠١ و (٤٢%) عام ١٩٩٠[٤].

واحتلت منطقة الخليج العربي اهمية كبيرة لحيازتها على نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد تقُدر بأكثر من (٦٠%) من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها، مقارنة بنحو (٧%) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (١٤%) فقط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات[٥]. مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد التفوق في كمية الإحتياطيات من الطاقة فيما يخص منطقة الخليج العربي إذ أنها تضم (٧٤٠) مليار برميل، تشكل ثلثي الإحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (٦٥%) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم[٦]. في حين تقدر الاحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (١٥- ٣١) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (٥ ــ ٦) دولار، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنابيب ورسوم العبور إلى إضافة (٣ ــ ٥) دولار للبرميل الواحد[٧]. وهي بهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي.

بعبارة أخرى إن دول الخليج العربي تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم. وتُعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (٢٦٤،٢) مليار برميل، وهو ما يشكل نحو(٢٥%) من إحتياطي النفط العالمي[٨].

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد ، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام ٢٠١١ إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (١٤٣) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، بنسبة (٢١%) من الاحتياطي العالمي[٩].

فضلاً عن إن النفط العراقي يُعد ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين(١-١،٥) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فان كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (٥) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (٦-٨) دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين

(١٢-١٦) دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى (٢٠) دولاراً[١٠].

وعليه فقد أصبح من أولويات السياسية الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق النفط بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسة لها خلال القرن الحالي[١١].

وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) الى ذلك في تقرير قدمه الى الرئيس والكونغرس عام ١٩٩٧ بقوله " نحن لا نريد الصراع نداً لند، بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم. إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون مثل هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"[١٢]

من ناحية اخرى فقد ذهب (لورنس ليندساي) وهو أحد المستشارين الإقتصاديين للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الى القول قبل بداية الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ الى " ان النفط هو الهدف الرئيس لأي هجوم أمريكي على العراق، وأن التأثيرات السلبية والتكلفة الإقتصادية لأي عمل عسكري ضد العراق ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الإقتصادية المرجوة في حالة نجاح الحرب".[١٣]

وهكذا فان إستمرار الإعتماد الأمريكي على إمدادات النفط بشكل رئيس أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة وأن إحتياجاتها من المواد الأولية مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر، في الوقت الذي تتجه فيه أن تصبح في عداد الامم غير المالكة لهذه المواد الإستراتيجية.[١٤] وهو ما يفسر لنا سبب التمركز العسكري الأمريكي المباشر للمنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية، وضمان وصولها الى الأسواق العالمية بصورة آمنة ومستقرة.

إذ ان سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى تأكيد تواجدها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي ذات الاهمية الاستراتيجية يأتي في إطار بعدين أساسيين: الأول يتمثل بالبعد الإقتصادي من خلال الهيمنة على نفط المنطقة للتحكم في الإسعار في السوق العالمية، ولتعويض النقص الحاصل لديها من الطاقة، فضلاً عن ضمان عودة الشركات النفطية الإحتكارية الغربية لتحل محل الشركات والهيئات الوطنية في الدول المنتجة، بما يمكن تلك الشركات من التحكم بصناعة النفط، ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي

فيها، فضلاً عن الضغط على منظمة اوبك والتي تشكل المصدر الأساس لإمداد العالم بإحتياجاته النفطية، وإخضاعها لسياسيات الغرب السياسية والإقتصادية، وممارسة الضغوط على دول الخليج العربي من أجل تقديم التنازلات ورعاية المصالح الإقتصادية والتجارية الحيوية للولايات المتحدة.

أما البعد الثاني فيتمثل بالبعد السياسي من خلال إستخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الصديقة والحليفة لها، وللحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

المبحث الثاني: المحددات السياسية

أولاً: التحول الديموقراطي وحقوق الانسان

لقد ادت المتغيرات الدولية التي شهدها العالم مطلع تسعينيات القرن الماضي، والمتمثلة بأنهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي الى احداث تغيير ملحوظ في السياسة الخارجية الامريكية التي كانت ترتكز على سياسة الاحتواء في مواجهة الاتحاد السوفيتي الى الاهتمام بعناصر اخرى تمثلت بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان.

الا ان احداث ايلول ٢٠٠١ وتداعياتها اللاحقة ادت الى تغيير في اولويات السياسة الامريكية إذ اصبح التحول الديمقراطي عنصراً رئيساً من عناصر السياسة الخارجية الاميركية بكونه احد ابرز ادوات مكافحة الارهاب، ومن ثم اصبح هناك تأكيداً امريكياً على نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في العالم، وفي منطقة الشرق الاوسط تحديداً كونه يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة وضرورة من ضرورات الامن القومي الامريكي، مما دفع واشنطن الى ربط علاقاتها مع الدول الاخرى فضلاً عن مساعداتها الخارجية بمدى نجاح الدول في هذين المجالين.

فقد انطلقت السياسة الامريكية من ان المناخ السياسي السائد في منطقة الشرق الاوسط المتمثل بغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، او تداول السلطة يشكل العامل الرئيس وراء نشوء ظاهرة الارهاب الاصولي وظهور المنظمات الارهابية، والتي كانت مسؤولة عن هجمات الحادي عشر من ايلول. إذ اشار التقرير الذي صدر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن في ربيع عام ٢٠٠٤ الى ذلك " ان اخفاق حكومات العالم الاسلامي في اتخاذ قرارات ترقى الى مستوى الفعل العالمي انما يعود الى عدم

قدرة هذه المجتمعات على التحديث، وذلك لغياب الديمقراطية في فعلها السياسي من ان يكون الحاكم مسؤولاً تجاه شعبه، وتراجعها في مجالات التعددية والشفافية وطغيان الفساد في ادراتها، وغياب عامل التداول في تغيير نخبها الحاكمة[١٥].

وفي اطار الجهود الرامية لنشر الديمقراطية وحقوق الانسان فقد اعلن الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش في آذار ٢٠٠٤ ما عرف بـ"مبادرة الشرق الاوسط الكبير" لاقامة نوع من الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط، وقد جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الدول الثماني في سي آيلاند بالولايات المتحدة في حزيران من العام نفسه. وقد اكدت تلك المبادرة على مجموعة من القيم التي تدعو الى تشجيع الديمقراطية وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية من خلال ازالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها بما يخدم الشركات متعددة الجنسية واستثماراتها في عالم الجنوب[١٦].

وتجدر الاشارة الى ان المشروع الامريكي للإصلاح في الشرق الاوسط واجهته عدة انتقادات كونه يمثل محاولة لفرض الديمقراطية على دول المنطقة من الخارج، ولا يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المنطقة، فضلاً عن انه يمثل تعارضاً مع مبادىء قانونية واساسية مثل مبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الواردة في ميثاق الامم المتحدة، ويُعد (مهاتير محمد) رئيس وزراء ماليزيا السابق والمعروف برفضه لنزعة الهيمنة وللديمقراطية الامريكية ابرز من عبر عن هذا الرفض حين قال: " في عالم تتصدع رؤوسنا كل يوم بالديمقراطية لا يمكن لدول واحدة ان تفرض ارادتها على العالم اجمع"[١٧].

من جانب آخر نلاحظ ان السياسة الامريكية كانت توازن بصورة تقليدية ما بين حماية مصالحها الحيوية، وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان من ناحية اخرى، ومن ثم فان انتهاك حقوق الانسان يُعد من الاتهامات الرئيسة التي توجهها الولايات المتحدة للدول المناوئة لها بينما تتجاهل تلك الانتهاكات في الدول الرأسمالية والصديقة لها.

كما ان المتتبع للسياسة الامريكية في هذا الجانب يجد ان هناك تناقضاً واضحاً بين مبادئ الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة من جهة،

وبين الممارسات الامريكية على ارض الواقع من جهة اخرى، مع التسليم بان تطبيق تلك المبادئ خارج الولايات المتحدة الامريكية كان دائماً خاضعاً للمصالح الامريكية. فالولايات المتحدة تركز على السياسات الخارجية للدول ومدى توافقها مع الاولويات الامريكية في المنطقة اكثر من تركيزها على التطورات الداخلية، وذلك على اساس اتباع "صيغة توافقية" بين الطرفين تقبل فيها الولايات المتحدة ببعض التباطؤ في خطوات التغيير والتحديث، وغض النظر عن بعض التجاوزات في العملية الديمقراطية مقابل اتخاذ تلك الدول لسياسات تتوافق مع الموقف الاميركي وتساعدها في تحقيق اهدافها في المنطقة[١٨].

ثانياً: حماية الانظمة الموالية لها

شكل المسعى الأمريكي للمحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص هدفاً مهماً، لأن التغيير مهما كان نوعه سواء كان سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً غالباً ما يؤدي الى الفوضى وعدم الإستقرار الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة.

ولاشك فأن شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والنفوذ على الصعيد العالمي اللذين طبعا السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، قد نتج عنها مستويين من ردود الفعل هما.[١٩]

١. على مستوى الحكومات والأنظمة، إذ كان الخضوع الكامل للسياسة الأمريكية هو الطابع المميز لمواقف العديد منها، مما منح قوة إستثنائية للولايات المتحدة في المنطقة، كما وفر لهذه الأنظمة قدرات كبيرة لممارسة أعلى قدر من القمع والإستبداد بحق شعوبها في ظل الغطاء الأمريكي الواضح لها.

٢. على مستوى شعوب المنطقة، إذ تختزن أعلى مشاعر الكراهية والإحساس بالقهر والرغبة بالتحدي، وهي مشاعر تشمل أغلب شعوب العالم، ولا شك فان هذه المشاعر تُعد المصدر الرئيس لكل أشكال العنف والتمرد بوجه الهيمنة الأمريكية.

وعليه فان الولايات المتحدة تخشى من أن يؤدي تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة الى نتائج عكسية خوفاً من أن يكون البديل قوى ذات توجهات معادية لها، أو نظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، وذات سياسات متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي. خاصةً وأن الولايات المتحدة لديها علاقات

جيدة مع نظم الحكم العربية، ولديها تجربة طويلة في كيفية التعامل معها، ووسائل الوصول إليها، وأساليب الضغط عليها.[٢٠]

ولقد كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وخلال إداراتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة، من خلال دعم وضمان أمن الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً، وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق "إسرائيل" العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الإستمرار في الإنفراد بإمتلاك السلاح النووي في المنطقة، فضلاً عن إلتزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في المحافل الدولية، والحيلولة دون صدور قرارات ضدها من مجلس الأمن لإنتهاكها المستمر للقانون الدولي. فضلاً عن وجود تحالف إستراتيجي وإتفاقات للتعاون العسكري بين الجانبين توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إتمام عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وإنهاء عزلتها من خلال الضغط الأمريكي على دول المنطقة بإنهاء المقاطعة العربية لها. وفي هذا الصدد فقد أشارت الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض في كانون الأول عام ٢٠٠٠ الى أن: " للولايات المتحدة مصالح كثيرة من وراء مساعيها الرامية لإحلال السلام العادل الشامل للصراع المستمر في الشرق الأوسط، وينبغي أن يتم هذا السلام بالشكل الذي يؤمن أمن إسرائيل وإستقرارها، ويديم تمتع العالم بمصادر الطاقة الحيوية المهمة".[٢١]

فضلاً عن ذلك، فان بروز التهديد الإيراني كونه الأكثر خطورة في منطقة الخليج العربي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وسائل أخرى تحقق من خلالها الأمن في المنطقة، وتردع إيران في الوقت نفسه، وقد تجسد ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في تموز ٢٠٠٩ عن الرغبة الأمريكية في تسليح حلفائها في الخليج، وإنشاء المظلة الدفاعية لحمايتهم ضد أي هجمات إيرانية محتملة[٢٢].

ولعل هذا ما يفسر لنا حقيقة دوافع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والذي يتمثل في منع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة، لأن وجود مثل هذه القوة يجعل التوازن الإستراتيجي لصالح دول لا تتفق سياساتها مع السياسة الأمريكية ومصالحها، والتي تتجه نحو جعل إسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: المحددات الامنية

اولاً: الحرب على الإرهاب

تشكل الحملة الامريكية المعلنة للحرب ضد الارهاب احد الاهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط إستناداً للرؤية الامريكية التي تنطلق من ان العناصر التي هاجمت الاراضي الامريكية هي عناصر شرق اوسطية تنتمي في غالبيتها الى دول حليفة تقليدياً لها، وان المناخ السياسي الذي يتسم بغياب الديمقراطية يشكل العامل الرئيس وراء نشوء ظاهرة الارهاب في المنطقة.

وفي هذا الاطار فقد عملت الولايات المتحدة بعد احداث ايلول على تعميم مفهومها الخاص للإرهاب، وان تضفي عليه صبغة آيديولوجية وثقافية وسياسية بتحويل الارهاب الى ظاهرة دينية مرتبطة بالإسلام، وقد اسهمت بعض القوى الغربية والصهيونية المعروفة بعدائها للإسلام في الترويج لذلك. بل ذهبت الى ابعد من ذلك عندما حاولت الاستفادة من تلك الاحداث التي حدثت في مدينتي نيويورك وواشنطن واستغلالها الى الحد الاقصى لتحقيق المهمة الاساسية التي تضعها في مقدمة اولوياتها والمتمثلة بالسيطرة المطلقة على العالم.

وفي هذا السياق فقد عملت الولايات المتحدة على إعادة ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم استناداً الى قاعدة " ضمان تدفق امدادات النفط والغاز"، بالاعتماد على آلتها العسكرية الضخمة مما ادخلها في طور استعماري جديد خلقت له عدواً جديداً يتمثل بالارهاب والاصولية الاسلامية ليحل محل العدو السابق " الاتحاد السوفيتي"[٢٣].

فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان مكانتها الدولية اصبحت عرضة للخطر نظراً لغياب العدو الاستراتيجي، وان البيئة السياسية الناتجة عن ذلك وصلت الى مرحلة الصراع بين مكونات الكيان الحضاري الواحد (الغرب). وقد تكون مؤشرات ذلك في فكرة استغناء اوربا عن مظلة الدفاع الامريكية والتفكير ببناء قوة ذاتية لها، او الشعور بان التحالف العسكري من خلال حلف الناتو لم يعد يملك وظائفه الرئيسة بعد زوال الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الخلافات التجارية بينهما التي اخذت في الازدياد، الامر الذي ادى الى تصور قيام نظام دولي يرتكز على الاقتصاد مما يفسح المجال للمنافسة والصراع بين الاطراف الدولية[٢٤].

فالبحث عن عدو استراتيجي جديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اصبح هاجساً امريكياً، الامر الذي دفع الولايات المتحدة بعد احداث ١١ ايلول

٢٠٠١ الى من حملتها ضد الارهاب من اجل خلق عقيدة عسكرية جديدة يستخدمها الغرب لإستراتيجياته ويبقيه متحالفاً معها في حملتها الجديدة.

وفي هذا الاطار فقد اشارت كير باتريك مندوبة الولايات المتحدة السابقة في الامم المتحدة الى ذلك بقولها: "ان العدو التالي هو الاصولية الاسلامية". كما اعلن حلف الناتو في بيان له صدر في ٢١ شباط ١٩٩٢ بأن الاصولية الاسلامية هي العدو القادم للحلف، إذ ان الاسلام يملك مقومات سياسية شبيهة بالشيوعية، ويسعى لمناهضة المشروع الرأسمالي الغربي[٢٥]. ويبدو ان القرب الجغرافي، والذاكره التاريخية، والنزعة الاستقلالية للاسلام تعد عوامل رشحته لان يكون العدو الثاني للغرب بعد الشيوعية.

وهكذا فقد تعاملت الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الاوسط بكونها موطن الارهاب، وذلك من خلال خلق اوضاع غير مستقره في المنطقة، لان عدم الاستقرار يخدم بالدرجة الاولى تطلعاتها في جعل دول المنطقة تحت هيمنتها بشكل او بآخر. وقد اظهرت احداث عام ٢٠٠١ ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تتجاهل منطقة الشرق الاوسط نظراً لتنامي العداء والكراهية فيها للولايات المتحدة، فضلاً عن التهديدات المحتملة لحليفتها اسرائيل ولمنابع النفط، الى جانب خشيتها من ان تتعرض الى هجوم بأسلحة غير تقليدية من دون المنطقة[٢٦].

ومما عزز من ذلك ان منطقة الشرق الاوسط تتميز بتنامي الخلافات والصراعات القائمة بين دولها، وهي خلافات وصراعات تاريخية متأصلة ذات جذور قومية او دينية او حدودية من شأنها ان تشكل تهديداً فعلياً ومباشراً للمصالح الامريكية في حال تطورها الى حروب.

وفي توصيفه للحرب الامريكية ضد الارهاب، اشار التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية في ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ الى: "ان الحرب الامريكية ضد الارهاب يحتمل ان تكون حرباً طويلة الامد، وذلك بسبب قدرة العدو على التكيف مع الظروف المستجدة، ومن ثم فأنه سوف تمر الولايات المتحدة بعدة دورات اخرى من الفعل وردة الفعل قبل ان تصبح نتيجة الحرب معلومة علم اليقين"[٢٧].

وفي هذا السياق فقد اتجهت الولايات المتحدة نحو مواجهة الحركات الارهابية خارج حدودها، اي نقل المعركة الى منطقة الشرق الاوسط بكل ما يترتب على ذلك من حروب ودمار وعدم استقرار، وهو ما يعني في نهاية

الامر ان سيادة الدول اصبحت مخترقة من قبل الولايات المتحدة في اطار حملتها لمكافحة الارهاب تحت ذرائع ومبررات لا حدود لها.

وقد جسد ذلك التوجه ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الامريكية في نيسان ٢٠٠٢ بقوله:" ان السيادة لا تمنح الحكومات شيكاً على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة..... ان بلداناً تتأثر بدول تحرض على الارهاب، او توفر ملاذاً لارهابيين دوليين، او دول عاجزة عن السيطرة على ارهابيين يعملون من اراضيها، تملك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها"[٢٨].

ومهما تكن الدوافع والاسباب وراء استخدام الولايات المتحدة لقواتها العسكرية ضد بلدان وشعوب المنطقة، فأنها بلا شك تسعى الى توسيع سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط برمتها. وهو ما اشار اليه الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش في آيار٢٠٠٣ بقوله:" ان الولايات المتحدة ملتزمة بأستخدام نفوذها ومثاليتها كي تستبدل الضغائن والاحقاد القديمة بآمال جديدة في منطقة الشرق الاوسط"[٢٩]. بل ان الولايات المتحدة ذهبت ابعد من ذلك عندما اعلنت ان تحقيق النصر في العراق يعد "مصلحة امريكية حيوية"، وان العراق هو الجبهة الرئيسة في الحرب العالمية على الارهاب، وسيشجع الفشل في العراق الارهابيين ويزيد من قدراتهم، وسيوجه لهم النجاح ضربة حاسمة وقاضية، وان مصير الشرق الاوسط الكبير سيكون له اثر رئيس ودائم على الامن الامريكي[٣٠].

كما عملت الولايات المتحدة في اطار حملتها على الارهاب الى ممارسة شتى انواع الضغوط على منظمة الامم المتحدة من اجل اضفاء طابع الشرعية الدولية على حملتها تلك بحيث اضحت الامم المتحدة منظمة شكلية تفتقد لكل استقلالية، بل ان قرارتها تأتي في كثير من الاحيان امتداداً للسياسة الخارجية الامريكية .

ولاشك فأن الحرب على الارهاب التي تقودها الولايات المتحدة اصبحت منسجمة مع العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة التي ترتكز على مبدأ الضربات الاستباقية (الوقائية) للدول والاهداف التي يعتقد انها تشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة، وهو ما يجعل القانون الدولي وحق سيادة الدولة خاضعاً للتفسير الامريكي في المقام الاول[٣١]. وفي هذا الصدد فقد اشار ستيفن هادلي مستشار الامن القومي الامريكي الى: " ان العقيدة الاستباقية لا زالت

صحيحة، ويجب ان تظل جزءاً من استراتيجيتنا للامن القومي.... واننا لا نستبعد استخدام القوة قبل ان يضرب العدو"[٣٢].

ولا شك فان مفهوم الأمن حسب التصور الأمريكي لا علاقة له بتحقيق أمن واستقرار شعوب المنطقة، بقدر ما يُقصد منه الاحتفاظ بموازين القوى التي تضمن تدفق النفط إلى الغرب والحفاظ على بقيه مصالحه، كأسواق السلاح وتدفق أموال النفط إلى الأسواق الغربية، والتأكد من عدم قيام نظام إقليمي عربي فاعل، وحماية أمن إسرائيل، وكذلك حماية حكومات المنطقة المتحالفة مع الغرب[٣٣].

وقد ترجمت الولايات المتحدة ذلك المبدأ من خلال الوجود العسكري المباشر والمكثف في منطقة الخليج العربي للدفاع عن مصالحها وحلفائها، عبر إبرام معاهدات أمنية دفاعية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي معاهدات تنص على وجود عسكري أمريكي دائم، وعلى منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية في عدة دول خليجية[٣٤].

وبناءاً على ما تقدم، فإن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول. فالعقلية السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

ثانياً. منع انتشار اسلحة الدمار الشامل

تعد سياسة الولايات المتحدة في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل بمختلف انواعها الذرية والكيميائية والبيولوجية في منطقة الشرق الاوسط ركيزة اساسية من ركائز استراتيجيتها العالمية، فانتشار هذه الاسلحة في منطقة مليئة بالمشكلات والنزاعات التي ادت الى وقوع عدة حروب بين دولها، يشكل تهديداً حقيقياً للامن والاستقرارو ومن ثم للمصالح الامريكية الحيوية فيها.

وقد دفعت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بالولايات المتحدة نحو المزيد من التشدد في منع الانتشار النووي بالقوة العسكرية او بالوسائل الدبلوماسية، او من خلال الضغوط والحوافز، كما نجحت في بلورة اجماع مع الدول الحليفة والصديقة، لاسيما مع الاتحاد الاوربي في هذا المجال. بل ذهبت استراتيجية الامن القومي الامريكي الى عد برنامج الدول التسليحي وتعاونها في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل وتقنية الصواريخ بمثابة المعيار الاساسي في

الحكم على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية واية دولة اخرى يتعلق بها هذا الموضوع[٣٥].

وفي حقيقة الامر، فقد اتجهت الولايات المتحدة نحو استخدام اسلحة الدمار الشامل كذريعة للتدخل في شؤون الدول، والى استخدام القوة العسكرية المباشرة ضد من تراه يشكل تهديداً للمصالح الحيوية الامريكية، وهو ما اعلنت عنه واشنطن في حربها على العراق عام ٢٠٠٣ من ان العراق يشكل تهديداً للعالم ولدول المنطقة بصورة خاصة، نظراً لامتلاكه اسلحة دمار شامل. تلك المبررات التي ثبت عدم صحتها لاحقاً، عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية الامريكي الاسبق بقوله:" لقد تعرضنا لعملية تضليل وخداع بشأن اسلحة الدمار الشامل في العراق"[٣٦].

وفي هذا الاطار فقد شكل المسعى الايراني لامتلاك التقنية النووية تحدياً آخر للولايات المتحدة في المنطقة، اذ ترى واشنطن ان المشروع النووي الايراني في بوشهر لا يعد تهديداً مباشراً لمصالحها في نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى، ولكنه يشكل تهديداً مباشراً لمعابر النفط التقليدية في الخليج والشرق الاوسط[٣٧].

ولاشك فان قلق الولايات المتحدة حيال طموحات ايران النووية له ما يبرره لدى مختلف الادارات الامريكية، لانه من جهة سوف يجعل ايران بامكاناتها الاقتصادية والعسكرية من ان تصبح قوة اقليمية ذات وزن في المنطقة، ومن جهة اخرى فان نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم وحيازتها على برنامج نووي سوف يدفع بدول المنطقة الاخرى الى محاولة الحصول على برامج نووية لاسيما في مجال القدرات النووية السليمة، ويمكن اعتبار دعوة كل من مصر والسعودية لامتلاك برامج نووية للاغراض السليمة خاصة بهما بداية السباق في هذا المجال، وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تاثيرات الاسلحة النووية[٣٨]. فضلاً عن انعكاسات امتلاك ايران للسلاح النووي على أمن اسرائيل والسياسة الامريكية الرامية الى ضمان تفوقها لمصلحة امريكية عليا، ودعمها ضد اي قوة عربية او اقليمية معادية او صديقة تفكر في اضعافها او فرض تنازلات عليها.

ومهما تكن الدوافع الامريكية في هذا الجانب، فأن المتتبع للسياسة الامريكية في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية يلاحظ انها سياسة تمييزية تقوم على ازدواجية الموقف في هذا الموضوع، فمن جهة تضغط

على بعض الدول وتنعتها بكونها تساند الارهاب وتضعها ضمن قائمة دول محور الشر، ومن جهة اخرى نجدها تغض النظر عن حليفتها التقليدية في المنطقة (اسرائيل)، بل وتقدم لها الدعم اللازم، علماً انها لم توقع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وليست عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما تقدم، نخلص الى انه وبحكم الاهمية الاستراتيجية التي تحتلها منطقة الشرق الاوسط في الفكر الاستراتيجي الامريكي فان استمرارية التوجه الأمريكي نحو المنطقة وضمن المعطيات الحالية أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي. ومما يدعم هذا التوجه إن الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي يُعد ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ولا سيما الحيوية منها، وفي مقدمتها منطقة الشرق الاوسط، إذ إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدعاء بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكل الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

الخاتمة

لقد ادت احداث ١١ ايلول٢٠٠١ الى ظهور نوعين من التحليل للاحداث التي هزت الولايات المتحدة الامريكية، ركز الاول على ان عدم توازن السياسة الامريكية في الشرق الاوسط لاسيما تجاه الصراع العربي-الصهيوني هو الذي ادى الى اتساع نطاق الارهاب الموجه لها. اما الثاني فقد ذهب الى وجود علاقة قوية بين طبيعة النظام وسياسته الخارجية، اذ يؤكد على ان النظم الدكتاتورية لابد ان تقود الى سياسات خارجية عدوانية، وان تنعكس خصائصها السلطوية على شخصية شعبها ونظرته للآخر.

ونتيجة لوجود ثوابت في اولويات الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، يتعذر على اية ادارة امريكية تجاهلها في المستقبل، فقد ذهبت الولايات المتحدة بإتجاه التفسير الثاني الذي ركز على ان الاوضاع الداخلية لدول المنطقة وفشل الانظمة السياسية ذات الطبيعة الاستبدادية في التعامل معها هو الذي ادى الى بروز ظاهرة الارهاب، والتي كان المؤشر

الرئيس لها هو ان الغالبية العظمى ممن نفذوا هجمات الحادي عشر من ايلول كانوا ينتمون الى دول شرق اوسطية تحديداً. وهو ما دفع بالولايات المتحدة للإعلان عن ضرورة تغيير تلك الاوضاع، ومن ثم الى قيادة حملة عالمية ضد ما تسميه " بؤر الارهاب"، والحيلولة دون امتلاك الدول المعادية لها اسلحة نووية، فضلاً عن فرض مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية على دول المنطقة تحت مبررات نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان.

وبنظرة واقعية نجد ان الحملة الامريكية على الارهاب والتزامها بالشعارات المثالية كالديمقراطية وحقوق الانسان كان لها هدفان: الاول يتمثل في تنفيذ سياستها الرامية الى الهيمنة على العالم، ومنع اية دول من امتلاك القدرات والامكانات التي تؤهلها لمنافستها على تلك الهيمنة. اما الهدف الثاني فهو المتاجرة بالشعارات المثالية واتهام الدول والحكومات المعارضة لسياسة الولايات المتحدة بدعمها للإرهاب والاستبداد، وانتهاكها لحقوق الانسان بهدف الضغط عليها والقضاء على آمالها وأهدافها. وهكذا فقد جعلت الولايات المتحدة من منطقة الشرق الاوسط مركزاً للإضطرابات والارهاب وعدم الاستقرار لفرض سيطرتها على الخزين الاستراتيجي النفطي فيها، ولسد الطريق امام القوى التحررية الصاعدة، وكان مبدأها في ذلك: " انت حر لتفعل ما تريد ما دمت تفعل ما نريد ان تفعله".

واذا ما تتبعنا تاريخ الولايات المتحدة نجدا ن الادارات الامريكية المتعاقبة عكست اسوأ مظاهر الهيمنة الانفرادية، والاستخفاف بحقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية في مختلف بقاع الارض، فضلاً عن عدم احترامها لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، ومن ثم لا يمكن لدول واحدة كالولايات المتحدة الامريكية مهما كان حجمها وقوتها ان تفرض رؤية احادية الجانب على دول تتميز بتعدد الثقافات والاديان والقوميات، لاسيما إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الارهاب لم يعد مقتصراً على حدود الدول بل اصبح عابراً لتلك الحدود، وكونه اصبح ظاهرة دولية فان مكافحته تتطلب تنسيقاً وتعاوناً تشارك فيه جميع الدول مع ضرورة العمل على إعادة الاعتبار للمؤسسات الدولية والاقليمية من خلال تفعيلها والحد من التأثير في مصداقيتها، فضلاً عن ضرورة احترام القانون الدولي، واتباع الحلول السلمية والعادلة لكل القضايا والازمات سواء ارتبطت بمصالح الدول القوية او الضعيفة منها.

Determinants of The American Foreign Policy towards
Middle East Area after 2003

Dr.Saleem Qata'a Ali

Abstract

Middle east area occupied increasingly important in u.s. foreign policy agenda, perhaps the importance derived from the geopolitical location allowing the United States territorial dynamics control for rising powers in area, as well as economic potential, especially oil and gas. middle east, a region where many competing global and regional forces not only compete on world powers but there are many regional powers with interests in this area too. Thus, the rise of this region in the international environment has led to an important geopolitical changes transcended geographical boundaries, which led the United States to seek to make middle east area a central fulcrum to influence political, economic and security reactions to other powers.

---

[١] محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦، ص١٨٢.

[٢] بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠، ص٦٧. وينظر: خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ص ٤٥ -٤٦.

[٣] روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص٤٨ .

[٤] د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٧٧.

[٥] د. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٦٣.

٦ إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٢١٩.

٧ ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة ؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٠٥.

[٨] برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعيبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، ص٣٢.

[٩] د. عبد علي كاظم المعموري، د. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١، ص ٢٣٤.

[١٠] المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

[11] د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١، ص٤١.
[12] نقلاً عن: غينادي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة، عدنان جاموس، الطبعة الاولى، دمشق، مكتبة ميسلون، ٢٠٠٢، ص ص٤٧-٤٨.
[13] انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، على الموقع: http//www.islamicnews.net
[14] انظر: مجلة الدفاع الخليجي، العدد٨٣، السنة الثالثة عشر، سبتمبر/اكتوبر٢٠٠٥، ص١١.
[15] د. متعب مناف، دواعي الارهاب عالمياً: العراق نموذجاً تقريباً، مجلة المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد الاول، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص ٨١.
[16] ينظر: د. احمد سليم البريكان، مبادرة الشرق الاوسط الكبير: الابعاد السياسية والاقتصادية، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg.
[17] نقلاً عن: احمد ثابت، العولمة: حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧٦، تشرين الاول ١٩٩٨، ص ٨٩.
[18] سعيد رفعت، توجهات امريكية وتحولات اوربية جديدة في المنطقة، جلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ٦.

وفي هذا الاطار فان جورج كينان وهو احد المخططين الامريكيين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حث الولايات المتحدة عام ١٩٤٨ على التمسك بالشعارات المثالية كالديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب لخدمة اهدافها القومية قائلاً: " لن يكون بعيداً ذلك اليوم الذي لا بد لنا ان نتعامل فيه بمفاهيم القوة بشكل مباشر، وكلما كانت اعاقة التطور في العالم بهذه الشعارات كلما كان ذلك افضل، وضرورة توجيه الاتهام لكل من يهدد مصالح الولايات المتحدة واتهامه بالشيوعية حتى لو كان من رجال الكنيسة واتهاكمه بخرق الشعارات المثالية وتطبيق ذلك على كل الاتجاهات التحررية في جميع انحاء العالم ". ينظر: د. عبد الله حسن الجوجو، الانظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، بلا، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٦، ص ١٥٤-١٥٥.

[19] مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.
[20] سعيد رفعت، توجهات أمريكية وتوجهات اوربية جديدة في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص٥.
[21] نقلاً عن: مجموعة باحثين، الامة الإسلامية والتحديات، الطبعة الاولى، طهران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠٠٤، ص١١٢.
[22] د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ، ص ٢٣٨.
[23] عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، ابريل ٢٠٠٦، ص ٥٤.
[24] مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ ايلول/ سبتمبر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ١٤٠.
[25] المصدر نفسه، ص ١٤٠.
[26] ينظر: د. زكريا حسين، اعادة صياغة الشرق الاوسط في المنظور الامريكي، على الموقع: http:// www.albyan-magazine.com.files/taghreer/20.htm.
[27] ينظر: التقرير السنوي لوزارة الخارجية الامريكية حول الارهاب في العالم بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٠٦، على الموقع:
http:// usinfo.state.gov.
[28] مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ ايلول/ سبتمبر، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.
[29] نقلاً عن: برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
[30] ينظر: الوثيقة الصادرة عن مجلس الامن القومي الامريكي في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ حول الاستراتيجية القومية للنصر في العراق، على الموقع: http:// usinfo.state.gov.

[٣١] نقلاً عن: يفغيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، تعريب: عبد الله حسن، الطبعة الاولى، الرياض، مكتبة عبيكان، ٢٠٠٤، ص١٧٢.

[٣٢] ينظر: بيل بير كوتيز، البيت الابيض يعيد التأكيد على عقيدة " الضربة الاولى"، على الموقع: http:// www. ipsnews. net/Arabic/nota.asp.
ان الاسلوب الجديد (الضربات الوقائية) الذي تعده الولايات المتحدة شكلاً من اسكال الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة، يهدف الى توجيه ضربات عسكرية مسبقة الى كل هدف تعتقد انه يشكل خطراً آنياً أو مستقبلياً على مصالحها سواء كان على دولة او شخص او منظمة او منشأة او آلية.

[٣٣] يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٨٣)، كانون الثاني ٢٠١١، ص ١٩.

[٣٤] مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد، جمال عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ٢٣٥.

[٣٥] د. حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية: اجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، آب ١٩٩٥، ص ٦١.

[٣٦] ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، عرض وتحليل وتقديم: هشام خضر، الطبعة الاولى، القاهرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

[٣٧] لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووي الايراني؟، نشرة الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، العدد الثالث، السنة الاولى، كانون الاول ٢٠٠٤، ص٢.

[٣٨] سليم كاطع علي، الموقف الامريكي من طموحات ايران النووية: صراع ام تنافس، مجلة الفرات، كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، ٢٠٠٦، ص ٣٢.